

التسرب النفطي: دفعة أولى من الخبراء يصلون إلى سوريا التنوع الحيوي في خطر كبير

8 آب/ أغسطس 2006، أثينا / نيروبي – وصل خبيران في البيئة من الأمم المتحدة الى سوريا لتقييم عواقب التسرب النفطي الذي لوّث حتى الآن أكثر من 140 كلم من السواحل اللبنانية وامتدّ شمالاً إلى المياه الإقليمية السورية. ولا تتوفر بعد معلومات دقيقة عن التسرب الحادث وليس من الممكن بعد القيام باعمال التنظيف.

وقد أفاد نائب الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة آدم شتاينر بأنه "إذ يتفهم كلياً مدى تعقيد المسألة وترتباتها السياسية، يشعر الكثيرون بالاشمئزاز لأنه بالرغم من مرور ثلاثة أسابيع على بدء الأزمة لم يحصل أي تقييم ميداني لدعم الحكومة اللبنانية في هذا الإطار، فلا إمكانية لأي عملية تنظيف وقليلة هي الإجراءات التي اتخذت لاحتواء انتشار أكبر للبقعة".

ويمكن مقارنة البقعة النفطية المتسربة في لبنان بالكارثة المماثلة التي وقعت في العام 1999 قبالة الشواطئ الفرنسية عندما تسربت بقعة نفطية من ناقلة النفط إريكا قدرت بـ 13 ألف طن متري من النفط في المحيط الأطلسي. وفي أسوأ الحالات وإذا تسربت فعلاً كمية النفط التي كانت مخزنة في محطة الجية إلى البحر فإن البقعة النفطية ستضاهي حتى كارثة "إكسون فالديز" في العام 1989.

وأعلن السيد شتاينر "إننا نتعامل مع حادث في غاية الخطورة وما زالت أي خطوات عملية مقبّدة باستمرار الأعمال الحربية. ونحن مسرورون لأن اثنين من خبراءنا سوف يتمكنان من توفير النصح من دمشق مع أننا بحاجة إلى أكثر من ذلك بكثير".

ويفيد السيد شتاينر أيضاً بأن عمليات التنظيف ستستلزم تعاوناً مكثفاً بين الجهات الدولية والحكومات في منطقة المتوسط. وإن الوحدة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تعمل مع المنظمة البحرية الدولية ومع المفوضية الأوروبية على توفير الظروف الملائمة لاتخاذ الإجراءات العلاجية.

وأعلن السيد بول ميفسود منسق برنامج العمل المتوسطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقره في أثينا عن إرسال اختصاصي في علم الأحياء البحرية إلى سوريا وقال "إن المركز الإقليمي لمواجهة الطوارئ الخاصة بالتلوث البحري (REMPEC) وهو من مراكز النشاطات الإقليمية التابعة لبرنامج العمل المتوسطي أرسل خبيراً لتوفير وثائق بصرية وتأكيد النتائج من خلال تقييم ميداني لما ظهر في التصوير بالأقمار الصناعية.

ويخشى أن تكون أجناس بحرية كالسلاحفة البحرية وسمك تونة البلوفن قد تأثرت ببقعة النفط. وبحسب المعلومات التي تلقيناها من برنامج العمل المتوسطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تحتوي منطقة شرق المتوسط على منطقة محفزة لإباضة سمك التونة وفي هذا الوقت من السنة أي بعد فترة التناسل بين أيار وتموز يطفو بيض هذا السمك على سطح الماء وقد يكون قد عانى فعلاً من عواقب التلوث النفطي.

ويتوقع وصول السيد "إيزيو أماتو" الخبير البيولوجي من المعهد المركزي للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية في البحر وهو معهد يتعاون مع البرنامج إلى سوريا في وقت لاحق اليوم وقد قال السيد أماتو "إن بيض التونة الذي يطفو على سطح الماء سوف يتأثر مباشرة بالتسرب النفطي مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على موئل التونة في المتوسط".

وسينضم السيد أماتو في دمشق إلى اختصاصي آخر من وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي سيتوجه إلى المنطقة من جنيف لتنسيق الجهود الناشئة على الأرض.

وأكد الوزير السوري للإدارة المحلية والبيئة السيد هلال الأطرش في رسالة وجهها إلى برنامج العمل المتوسطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن التسرب النفطي بلغ الساحل السوري من منطقة العريضة حتى النورس وطلب إلى البرنامج بأن "يرسل شركات متخصصة لمراقبة النفط المتسرب على طول الخط الساحلي وفي المياه الإقليمية".

وإثر طلب للدعم تقدم به مركز REMPEC لدى الأطراف الموقعة على اتفاقية برشلونة فقد تلقى البرنامج ردوداً من عشرة بلدان وهيئات تقدم المساعدة: الجزائر، وقبرص، والمفوضية الأوروبية، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا، ومالطا، وإسبانيا، وسوريا.

ملاحظات:

(1) يمكن الحصول على صور بالأقمار الصناعية من الموقع التالي:

http://www.zki.dlr.de/applications/2006/lebanon/lebanon_2006_en.html

في ما يتعلق بتحريك البقعة النفطية في البحر يحصل برنامج العمل المتوسطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على الصور بالأقمار الصناعية من مصادر مختلفة. ولكن النتائج الأولية والصور بالأقمار الصناعية هي متوفرة حالياً يجب أن تعتبر مجرد مؤشرات حتى الآن.

(2) المركز الإقليمي لمواجهة الطوارئ بالنسبة إلى التلوث البحري في المتوسط (REMPEC) هو من بين مراكز النشاط الإقليمية التابعة لبرنامج العمل المتوسطي ومقره في مالطا. وهو تديره المنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج العمل المتوسطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP/MAP. للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ"الويزا كولازيموني"،
UNEP/MAP, +30 6 949 122 746

ويتولى برنامج مساعدة البلدان المتوسطية على بناء قدراتها الوطنية الخاصة بالوقاية والمعالجة لكي تتحضر لحوادث التلوث البحري وفقاً للمادة 10 من بروتوكول الطوارئ للعام 1976 والمادة 12 من بروتوكول الوقاية والطوارئ للعام 2002 من اتفاقية برشلونة.

(3) تشكل اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في المتوسط – المعروفة أيضاً باتفاقية برشلونة – الإطار القانوني لتنفيذ خطة العمل المتوسطية ومقر أمانتها في أثينا.

واعتمدت البلدان المتوسطية والمجموعة الأوروبية اتفاقية برشلونة في العام 1976 من أجل تنسيق أنشطتها واتخاذ الإجراءات المناسبة للوقاية من التلوث في البحر المتوسط ومحاربه والقضاء عليه وتعزيز البيئة البحرية والساحلية المتوسطية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.